ISSN: 2225-9732
معامل التأثير العربي
L20/659ARcif

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة العراقية
كلية العلوم الإسلامية

مجلة

العلوم الإسلامية

مجلة علمية فصلية محكمة

تأسست عام 2011 م

مجلة العلوم الإسلامية

مجلة العلوم الإسلامية

(مجلة علمية فصلية محكمة)

(العدد الحادي والثلاثون)

«المجلد الثاني»

آب

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

مجلة العلوم الإسلامية
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدرها كلية العلوم الإسلامية
في الجامعة العراقية

الترقيم الدولي
ISSN: 2225-9732

معامل التأثير العربي
L20/659ARcif

البريد الألكتروني

إميل المجلة
journalislamicsciences@gmail.com

إيميل مدير التحرير
dr.salahhemeed@gmail.com

العراق - بغداد

الإخراج الطباعي
مطبعة أنوار دجلة

مجلة العلوم الإسلامية

مجلة علمية، محكمة فصلية، تصدرها كلية العلوم الإسلامية في الجامعة العراقية في بغداد «العراق» وتعنى بنشر المقالات، والبحوث، والدراسات الأصلية، والمبتكرة، والتطبيقية في الفروع الإسلامية، والعلمية، والتربوية كافة، بعد أن تخضع للمراجعة والتقويم من الخبراء والمختصين في داخل العراق وخارجه.

- **وتشترط المجلة:**

أن تكون المشاركة المقدمة إليها للنشر غير منشورة سابقًا في مجلة أو دورية أخرى.

- **يقصد من هذه المجلة:**

أن تمثل منتدى لاختصاصات إسلامية، وعلمية متعددة، ضمن مجتمع البحث العلمي في العراق.

- **وتهدف المجلة:**

إلى نشر المعرفة، وتوفير المراجع، والمصادر المقومة في الفروع: «الإسلامية، والعلمية، والتربوية، وكذلك إيجاد قنوات للتواصل بين الأكاديميين، والخبراء، والباحثين، وصناع القرار، والقائمين على تنفيذه في ميدان الاختصاص».

شروط النشر

ترحب أسرة مجلة العلوم الإسلامية بالباحثين والدارسين، ويسرها نشر بحوثهم، ضمن الشروط الآتية:

▪ **يشترط أَن يكون البحث رصيناً علمياً، مراعياً معايير البحث العلمي:**

تقديم طلب خطي لنشر البحث، مع التعهد بعدم إرساله إلى مجلة أخرى، أَو نشره فيها.

لا يتجاوز عدد صفحات البحث (٣٠) صفحة، ويترتب على الزيادة مبالغ مالية رمزية.

ينبغي أَن يكون البحث مطبوعًا على الحاسب الإلكتروني وتقدم ثلاث نسخ منه (من ضمنها النسخة الأَصيلة) مع قرص CD.

▪ عند طباعة البحث يجب الالتزام بما يأتي:

١- أن يستخدم في طباعة البحث برنامج (word 2003-2007).

٢- الحاشية من أَعلى وأَسفل الصفحة ٣,٥ سم، وتترك مسافة من الجهة اليمنى والجهة اليسرى ٣سم.

٣- المسافات بين الأَسطر مفردة: ١سم.

٤- أَن يكون نوع الخط العربي (Traditional Arabic)، والخط الإنجليزي (Times New Roman).

٥- يكتب عنوان البحث بلون غامق وبحجم خط (١٨)، وإذا كان البحث باللغة الإنجليزية تكتب الأَحرف الأولى من الكلمات كبيرة (Capital).

٦- تكتب أَسماء الباحثين بلون غامق وبحجم خط (١٦) ويكتب تحتها عنوان الباحثين بحجم خط (١٥) متضمنًا اللقب العلمي/ القسم/ الكلية/ الجامعة.

١٧- محتويات البحث العربي ترتب بالصيغة الآتية (الخلاصة العربية، المقدمة، المواد وطرائق العمل أَو الجزء العلمي حسب اختصاص الباحث، النتائج والمناقشة، الاستنتاجات أَن وجدت، المصادر). أَما البحوث الإنجليزية فتكتب فيها الخلاصة العربية قبل الإنجليزية على أَن لا تزيد الخلاصة على ٢٥٠ كلمة.

١٨- اعتماد رسم مصحف المدينة المنورة عند ذكر الآيات القرآنية كما موضح أدناه: ﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ﴾ [المُجَادلَة : ١١] .

١٩- متن البحث بحجم خط (١٨)، والهوامش تكتب بحجم خط (١٤) مع إتباع طريقة الترقيم في كتابة المصادر.

٢٠- توضع الأَشكال والجداول والصور في أَماكن مناسبة مع ما يشير إِليها في محتوى البحث.

٢١- يطالب الباحث بنسخة نهائية ورقية بعد إِقرار الخبراء، بنشر البحث مع القرص (CD) ويجب أَن تكون النسخة الورقية للبحث مطابقة تمامًا لما موجود في القرص.

٢٢- لا تعاد البحوث إِلى أَصحابها سواء قبلت أَو لم تقبل.

٢٣- المجلة غير ملزمة بسحب البحث بعد قبوله للنشر لأَي سبب كان.

٢٤- يتعهد الباحث أن البحث غير مسروق أو مستل من الرسائل والأطاريح الجامعية التي لم يشرف عليها، ويتحمل كافة التبعات القانونية في حال عدم صحة المعلومات.

تكون المراسلات المتعلقة بالمجلة كافة بإسم رئيس تحرير المجلة أو مدير تحرير المجلة، وعلى العنوان الإِلكتروني أَو موقع المجلة:

إميل المجلة: journalislamicsciences@gmail.com
إميل مدير التحرير: dr.salahhemeed@gmail.com

■ **ملاحظة:**

الآراء التي تنشرها المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي وتوجهات المجلة.

***

هيئة التحرير

١- أ. د. صلاح حميد عبد (العراق) ..... رئيس التحرير
٢- أ. د. صلاح علي مضعن (العراق) .....عضواً
٣- أ. د. محمد شاكر عبد الله (العراق) .....عضواً
٤- أ. د. كاظم خليفة حمادي (العراق).....عضواً
٥- أ. د. ضياء محمد محمود (العراق) .....عضواً
٦- أ. د. محسن عبد فرحان (العراق).....عضواً
٧- أ. د. حسين عليوي حسين (العراق) .....عضواً
٨- أ. د. عزيز إسماعيل محمد (العراق).....عضواً
٩- أ. د. جاسم الحاج جاسم (العراق).....عضواً
١٠- أ. د. إبراهيم درباس موسى (العراق) .....عضواً
١١- أ. د. عبد الله علي محمود الصيفي (الأردن).....عضواً
١٢- أ. د. فيصل علي شاه (ماليزيا).....عضواً
١٣- أ. د. محمد بن محمد خروبات (المغرب) .....عضواً
١٤- أ. د. سامي الأزهر الفيضي (تونس) .....عضواً
١٥- أ. د. محمود خالد البشارات (الأردن) .....عضواً
١٦- أ. د. خالد بن محمد بن علي القرني (السعودية).....عضواً

***

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيد المرسلين و إمام الأولين والآخرين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين.

أما بعد؛ إن الجانب العلمي في الحياة الأكاديمية يعتبر العصب الأهم بل الاصل الذي بنيت عليه المؤسسات العلمية لكي يكون رافدا ثقافيا وبحثيا رصينا في عملية البناء والتطوير ومواكبة تطورات العصر الالكترونية المتسارعة مما يحدونا الأمل في دخول مجلتنا المستوعبات العالمية الرصينة ، إذ حققت خطوة مهمة في الحصول على معامل التأثير العربي Arcif ومعامل التأثر العربي التابع لجامعة الدول العربية ، وهي في طريقها إن شاء الله تعالى للدخول ضمن المستوعبات العالمية لكونها من ضمن تصنيفات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المتقدمة ، إذ تبوأت المراكز الأولى ضمن تصنيف المجلات العراقية الإنسانية حسب آخر تصنيف عراقي.

وقد حققت مجلة العلوم الإسلامية انجازات كبيرة ومؤثرة صار يرنو إليها الباحثون من الجامعات العربية والإسلامية، إذ توحدت كل جهود الاختصاصات الإنسانية والشرعية والعلوم المصاحبة في رفد المجلة بخبراتهم في معالجة القضايا المستجدة والإشكاليات التي تحتاج الى وضع حلول لها في خدمة البحث العلمي الرصين، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ٣٠﴾ [الكهف : ٣٠].

هيئة التحرير

***

المحتويات

١- الإستدلال بالقياس على ربوية الأوراق النقدية ١٣
د. محمود عبد العزيز محمد العاني ١٣

٢- مصادر التمويل الإسلامية (عقد الإجارة أنموذجاً) ٣٣
أ. م. د. قائد كامل حميد البندر ٣٣

٣- إشكاليات إتجاه التفسير العلمي للقرآن الكريم (دراسة نقدية تحليلية في الأسس والمنطلقات المنهجية) ٦١
م. م. حسين علي حسين ٦١

٤- تخلص المحدثين من كتبهم وأثرهُ في الرواية ٨٧
د. نجاة فالح المكمش ٨٧

٥- الآراء الفقهية للإمام أبي عبد الله البلخي الحنفي (دراسة مقارنة) ١٠٩
أ. د. ضياء يوسف حالوب ١٠٩

٦- شرح تحفة الملوك للابياري فائد بن مبارك (ت: ١٠١٦هـ) من أول كتاب الزكاة إلى باب زكاة المعدان والركاز (دراسة وتحقيق) ١٣١
م. د. محمد طالب حسين ١٣١

٧- الآراء الفقهية لبريدة بن الحصيب رضي الله عنه (دراسة مقارنة).....١٧١
أ. د. عبيدة عامر توفيق ١٧١

٨- المقاربة التشاركية بين الخطاب الديني والأسرة ومآلاتها في ضبط السلوك الإجتماعي ١٩٧
أ. د. رعد حميد توفيق - م. م. نور علي إبراهيم..... ١٩٧

٩- المنهج الإسلامي لتفسير التاريخ ٢٢١
أ. د. مصطفى فرحان عوض ٢٢١

١٠- الخطأ في الدليل عند المفسرين في أهلية المرأة للولاية (دراسة نقدية لتفسير قصة ملكة سبأ الآيات ٢٢-٤٤ من سورة النمل) ٢٤٥
أ. م. د. ضحى محمد صالح محمد..... ٢٤٥

١١- الصفات الخبرية بين النفي والإثبات رؤية جديدة ٢٧٣
أ. م. د. محمد محسن راضي..... ٢٧٣

١٢- التأصيل لفقه الواقع الإفتراضي ٣٠١
د. إيهاب محمد السامرائي.....٣٠١

١٣- منهج الدكتور أسعد حومد في القراءات القرآنية في تفسيره أيسر التفاسير ٣٢٥
عمر بندر علي حسين السعد - أ. م. د. حازم محمد ثميل حمود.....٣٢٥

١٤- أثر إختلاف الفقهاء في آيات الأحكام الواردة في سورة الكهف (مسائل الوكالة أنموذجاً) ٣٣٩
أحمد هاشم حمادي - أ. د. عبد عطا الله محمد ٣٣٩

١٥- حاشية المولى سنان الدين الأماسي (ت٩٨٦هـ) على أنوار التنزُّيل للبيضاوي (ت٦٨٥هـ) ٣٥٥
أ. م. د. أحمد نوري نصار الهاشمي..... ٣٥٥

١٦- المتكلف عند مفسري القرن السادس الهجري ٣٧٧
عمر علي سليمان - أ. د. طه إبراهيم شبيب..... ٣٧٧

١٧- رسالة (الإستقصاء في مباحث الإستثناء)..... ٣٩٧
م. د. محمد جاسم محمد راضي..... ٣٩٧

١٨- الإستدلال بالآثار الموقوفة لتفسير الآيات للإمام الكرماني رحمه الله ٤٤١
نور كريم صلبي جاسم الجميلي - أ. د. محمود حميد مجبل العيساوي ٤٤١

١٩- أجوبة أبي الحسن القدوري على إستدلال المخالفين بآيات الأحكام في كتاب التجريد (متعة المطلقة أنموذجاً) ٤٥٣
حسين ساري خضير - أ. د. أحمد ختال مخلف العبيدي..... ٤٥٣

٢٠- الإحتباك في القرآن الكريم سورة النصر أنموذجا (دراسة وتحليل)..... ٤٧١
أ. د. أحمد كريم إبراهيم - أ. د. صلاح علي مضعن - م. م. مقداد حسين صايل ٤٧١

الصفات الخبرية بين النفي والإثبات رؤية جديدة

Declarative Qalities between negation and proof, a new vision

أ. م. د. محمد محسن راضي
جامعة الأنبار / كلية العلوم الإسلامية

Asst. Pro .Dr. Mohammed Mohsin Radhi
University Of Anbar / College Of Islamic Sciences

Mohammed.Mohsin@uoanbar.edu.iq

ملخص البحث

هذا البحث دراسة تهدف إلى معرفة المُراد ب: (الصفات الخبرية)، ومذاهب الفرق الإسلامية فيها، وتحرير محل النزاع في هذه المسألة، للتوصل إلى رؤية جديدة فيها، وكان من أبرز نتائجها:

١- الصفات الخبرية: ألفاظ أُضيفت إلى الله تعالى، ممَّا يحتمل معناه التشبيه والتجسيم، مثل: اليد والعين والوجه والنفس والمجيء،...، ولوازم ذلك من: التحيُّز والجهة والحركة والانتقال والزوال، ...، وكان طريق ثبوتها الخبر، أي: القرآن والسنة.

٢- انقسمت الفرق الإسلامية إزاء هذه المسألة إلى ثلاثة مذاهب: الأول: مذهب الإثبات مع التشبيه والتجسيم، والثاني: مذهب التأويل، والثالث: مذهب الإثبات مع التنزيه والتفويض.

٣- الأَوْلى في هذه الألفاظ من حيث إضافتها إلى الله تعالى، هو: عدم الخوض فيها، وتفويض علمها إلى الله عزَّ وجلَّ، فلا نقول هي صفات؛ لأنَّ نصوصها ليست قاطعة في الدلالة على الوصفية، ولا ننفي ذلك أيضاً؛ لعدم إدراك حقيقة المناسبة بينها وبين الله سبحانه، وبخلاف ذلك يمكن تفسير الآيات التي تضمنت هذه الألفاظ وتأويلها بحسب السياق العام الذي وردت فيه.

الكلمات المفتاحية: الصفات الخبرية، الإثبات، التشبيه، التنزيه، التفويض، التأويل.

abstract:

This articl is a study that aims to know what is meant by: (Declarative Qalities), and the opinans of the Islamic sects in it, and to liberate the place of dispute in this issue, in order to reach a new vision in it, and the most prominent results were:

1- Declarative Qalities: words added to God Almighty, with possible meanings of simile and embodiment, such as: hand, eye, face, soul, coming,..., and the requisites of that are: bias, direction, movement, transition and ephemeral,.... And the way to prove it was the news, i.e.: Quran and Sunnah.

2- The Islamic sects were divided on this issue into three doctrines: the first: the doctrine of affirmation with analogy and embodiment, the second: the doctrine of interpretation, and the third: the doctrine of affirmation with exclusivity and delegation.

3- The first thing in these terms in terms of adding them to God Almighty is: not to delve into them, and to delegate their knowledge to God Almighty, so we do not say that they are attributes; Because its texts are not conclusive in indicating descriptiveness, and we do not deny that either. For the lack of realization of the re-

ality of the appropriateness between it and God Almighty, and otherwise the verses that included these words can be interpreted and interpreted according to the general context in which they were mentioned.

Keywords: declarative qualities, proof, analogy, honoring, delegation, interpretation.

***

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أمَّا بعد؛ فتُعدُّ مسألة الصفات الخبرية من أشهر المسائل الكلامية التي وقع فيها الاختلاف بين الفرق الإسلامية، وتأتي هذه الدراسة: **(الصفات الخبرية بين النفي والإثبات رؤية جديدة)**، لمعالجة هذه المشكلة من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما المُراد بـ(الصفات الخبرية)؟

٢- ما مذاهب الفرق الإسلامية فيها؟

٣- هل يمكن الخروج برؤية جديدة في المسألة؟

وتتجلى أهمية هذا البحث في كونه مراجعة لهذه المسألة الكلامية التي طال حولها الجدل، بهدف تحرير محل الخلاف بين الفرق الإسلامية فيها؛ لغرض التوصل إلى رؤية جديدة في هذه المسألة يمكن أن تكون لَبِنَةً في تجسِير هوة الخلاف.

وقد سلكتُ في هذه الدراسة المنهج المقارن في بيان مواقف الفرق من هذه المسألة، فذكرت المذاهب فيها، ونسبتها إلى أصحابها، مع تحليل بعض النصوص بحسب متطلبات البحث، وقد اقتضت هذه المنهجية أن تكون خطة البحث من أربعة محاور: **أولاً:** تعريف الصفات الخبرية، **ثانياً:** مذاهب الفرق الإسلامية في مسألة الصفات الخبرية، **ثالثاً:** ملحوظات الباحث حول مذاهب الفرق في الصفات الخبرية، **رابعاً:** الصفات الخبرية

بين النفي والإثبات رؤية جديدة، ثُمَّ ختمت البحث بخاتمة تضمَّنت أبرز نتائجه.

***

أولاً: تعريف الصفات الخبرية

مصطلح الصفات الخبرية مركب وصفي يتألف من كلمتين: (الصفات)، و(الخبرية)، لذا سنعرف به كمركب وصفي، ثُمَّ كمصلح له مدلول معين.

أ- تعريف الصفات الخبرية كمركب وصفي:

١- الصفات لُغَةً واصطلاحاً:

- **الصفات لُغَةً:** جُمعُ صِفَةً، من وَصَفَ الشيءَ وَصْفاً وصِفَةً، أي: حَلَّاه، وَالْهَاءُ في: (صِفَةً) عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ في (وَصْف)، وهذا يعني أنَّ الصفة والوصف بمعنى واحد، وهناك من فرَّق بينهما، فقيل: الوَصْف الْمَصْدَرُ، والصِّفَةُ الحِلْية.[١]

- **الصفات اصطلاحاً:**

يقول الباقلاني (ت٤٠٣هـ): "أمَّا الصفة: فهي الشيء الذي يوجد بالموصوف، أو يكون له، ويكسبه الوصف الذي هو النعت الذي يصدر عن الصفة".[٢]

وقال الجرجاني (ت٨١٦هـ): "الصفة: هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق، وغيرها، وهي الأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها".[٣]

أمَّا الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، فعرفها قائلاً: "الصفة في الأصل مصدر (وصفت الشيء) إذا ذكرته بمعانٍ فيه، لكن جُعل في الاصطلاح عبارة عن كل أمر زائد على الذات يفهم في ضمن فهم الذات ثبوتياً كان أو سلبياً

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (وصف)، ٦/ ١١٥. لسان العرب، مادة (وصف)، ٣٥٦/٩.

(٢) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ٢٤٤.

(٣) التعريفات، ١٣٣.

فيدخل فيه الألوان والأكوان والأصوات والإدراكات وغير ذلك".[١]

٢- الخبريَّة لُغَةً واصطلاحاً:

- **الخبريَّة لُغَةً:** لفظ منسوب إلى الخبر، والتاء للتأنيث.

الخَبَرُ لُغَةً: مَا يُنْقَلُ وَيُتَحَدَّثُ بِهِ، وَالْجَمْعُ: أَخْبَارٌ، يُقَال: أَخْبَرَنِي فُلانٌ بِالشَّيْءِ وخَبَّرَنِي، بمعنىً، فَخَبَرْتُهُ، والاستِخْبارُ: السُّؤَال عَنِ الخَبَر، وَكَذَا التَّخَبُّرُ.

والخُبْرُ: الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ مِن جِهَةِ الخَبَر، يُقَال: خَبَرَ الأَمْرَ يَخْبُرُه خُبْراً: عَلِمَهُ، وأَخْبَرْتُ: أَعْلَمْتُ بما حَصَلَ لِي مِن الخَبَر، وَالْخَبِيرُ: الْعَالِمُ.[٢]

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن الخبر لُغةً يُطلق ويُراد به: المنقول والمتحدث به نفسه، ويُطلق ويُراد به: العلم الحاصل من هذا المنقول المتحدث به.

- الخبر اصطلاحاً:

عُـرِّف الخبر اصطلاحاً بتعريفات عدة، قال الجرجاني: "هو الكلام المحتمل للصدق والكذب"،[٣] وقال الكفوي: "الخبر هو الكلام الذي يقبل الصدق والكذب لأجل ذاته، أي: لأجل حقيقته من غير نظر إلى المُخْبِر والمادة التي تعلق بها الكلام".[٤]

وفي ضوء ما سبق فإنَّ المركب الوصفي: **(الصفات الخبرية)**، يعني: الصفات التي حصل العلم بها بطريق الخبر.

ب- تعريف الصفات الخبرية كمصطلح:

قبل أن نُعرِّف **(الصفات الخبرية)** كمصطلح لابُـدَّ أن نذكر أنَّ المُراد بالصفات في هذا المصطلح: صفات الله تعالى، وأنَّ المُراد بالخبر مخصوص بأمرين اثنين: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف.

وقد عرَّف العلماء صفات الله تعالى بتعريفات عدة، منها ما ذكره البيهقي (ت٤٥٨هـ): "هي: نعوت له أزلية، وصفات له أبدية, تقوم به موجودة بوجوده، قائمة بدوامه، ليست بأعراض, ولا بأغيار، ولا حالة في أعضاء، غير مكيفة بالتصور في الأذهان، ولا مقدورة بالتمثيل في الأوهام".[٥]

إذا عُلِم ذلك نقول: على الرغم من أنَّ النقاش في مسألة: (الصفات الخبرية) قد برز في أواخر القرن الهجري الأول إبَّانَ عهد التابعين،[٦] إلا أنَّ استعماله كمصطلح لم يظهر إلا في كتابات المتأخرين، ومِنْ أبرز مَنْ أشار إليه: البيهقي (ت٤٥٨هـ)، إذ قال: "وأما السمعي[٧]: فهو ما كان طريق إثباته الكتاب والسنة فقط، كالوجه واليدين والعين، ...، ولا يجوز

(١) الكليات، ٥٤٦.
(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (خبر)، ٢/٢٣٩-٢٤٠. المفردات في غريب القرآن، مادة (خبر)، ٢٧٣، مادة (نبأ)، ٧٨٨. لسان العرب، مادة (خبر)، ٤/٢٢٦-٢٢٧.
(٣) التعريفات، ٩٦.
(٤) الكليات، ٤١٥.
(٥) الجامع لشعب الإيمان، ١/٢٠٥.
(٦) كما دلت عليه النصوص التي سأذكرها في موضوع: مذهب الإثبات مع التنزيه والتفويض.
(٧) أي: وأمَّا السمعي من الصفات، وهو في مقابل ما ثبت بطريق العقل.

تَكْيِيْفها، فالوجه له صفة وليست بصورة، واليدان له صفتان وليستا الجارحتين، والعين له صفة وليست بحدقة، وطريق إثباتها له صفات ذاتٍ [وُرود] خبر الصادق به".[١]

فذكر البيهقي ألفاظاً معينة: الوجه واليدين والعين، أُضيفت إلى الله تعالى، وذكر أنَّها صفات له سبحانه، مع نفي مشابهتها لما عند المخلوقات، وقيَّد ثبوتها بالخبر، أي بنص القرآن والسنة فقط.

وأصرح منه في استعمال هذا المصطلح قول الشهرستاني (ت٥٤٨هـ): "وكذلك يُثبتون[٢] **صفات خبرية**، مثل: اليدين، والوجه، ولا يُؤولون ذلك، إلا أنَّهم يقولون: هذه الصفات قد وردت في الشرع، فَنُسَمِيها: صفات خبرية".[٣] وفي ضوء هذين النصين،[٤] يمكن للباحث تعريف الصفات الخبرية، بأنَّها: ألفاظ أُضيفت إلى الله تعالى، ممَّا يحتمل معناه التشبيه والتجسيم، مثل: اليد والعين والوجه والنفس والمجيء،...، ولوازم ذلك من: التَّحَيُّز والجهة والحركة والانتقال والزوال، ...، وكان طريق ثبوتها الخبر، أي: القرآن والسنة.

فإثبات هذه الصفات عند مَنْ قال بها،[٥] يعتمد على الخبر، أي: النص من الكتاب والسنة فقط، فلا مدخل لدليل العقل فيها، ولو لا وُرود الخبر بها، لَمَا أُثبتوها صفات لله تعالى.

ثانياً: مذاهب الفرق الإسلامية في مسألة: الصفات الخبرية

اختلفت الفرق المنسوبة إلى الإسلام في مسألة: الصفات الخبرية على مذاهب عدة، فمنهم من نفى أن تكون هذه الألفاظ صفات لله تعالى، فأوَّلها، ومنهم مَنْ أثبتها ولكن مع التشبيه والتجسيم، ومنهم من أثبتها صفات لله تعالى، ولكن مع التنزيه، وفيما يأتي بيان ذلك:

المذهب الأول: مذهب الإثبات مع التشبيه والتجسيم:

أثبت أصحاب هذا المذهب مدلول هذه الألفاظ بحسب الظاهر المتبادر من اللفظ، من دون التمييز بين الخالق والمخلوق، فزعموا أنَّ الله - تعالى عن ذلك - جسم، وشبهوه بخلقه، فزعموا أنَّ له وجهاً

---

(١) البيهقي، الاعتقاد، ٧١.

(٢) أي: السلف من أهل السنة والجماعة.

(٣) الشهرستاني، الملل والنحل، ٩٢/١. وينظر: المصدر نفسه، ١٠١.

(٤) وهناك نصوص أخرى أيضاً، وإنَّما ذكرت هذين النصين لوضحهما في بيان المُراد بـ(الصفات الخبرية)، وإلا فإنَّ مجمل نصوص مثبتي هذه الصفات تفيد هذا المعنى، ومن ذلك: قول البغوي (ت٥١٦هـ) بعد أن ذكر هذه الألفاظ: «فهذه ونظائرها صفات لله عزَّ وجلَّ، ورد بها السمع، يجب الإيمان بها، وإمرارها على ظاهرها معرضاً فيها عن التأويل، مجتنباً عن التشبيه، معتقداً أنَّ الباري سبحانه وتعالى لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق، كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق، ...، وعلى هذا مضى سلف الأمة وعلماء السنة، تلقوها جميعاً بالإيمان والقبول، وتجنبوا فيها عن التمثيل والتأويل، وَوَكَلُوا العلم فيها إلى الله عز وجل.(البغوي، شرح السنة، ١٧٠/١-١٧١)، وسأذكر نصوصاً أخرى في المباحث القادمة.

(٥) إنَّما قلتُ: «عند مَنْ قال بها»؛ لأنَّ إثباتها محل خلاف بين الفرق الإسلامية، كما سيأتي.

كوجوه البشر، ويداً كأيدهم، وعيناً كأعينهم، وقدماً وساقاً وجَنْبَاً، ... الخ، وهذا مذهب المُجَسِّمَة والمُشَبِّهة.[١]

وهذا المذهب مرفوض من قبل الفرق الإسلامية الأخرى، وأقاموا الأدلة والحُجج على بطلانه ومخالفته لأصول الإسلام؛ لأنَّ فيه تشبيهاً لله تعالى بخلقه، وهذا يتناقض مع الأصل القطعي الذي يقتضي تنزيه المولى سبحانه من ذلك، قال تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾[الشورى:١١]، ونصَّ بعض العلماء على كفر من قال بهذا المذهب، منهم: الإمام أبو جعفر الطحاوي (ت٣٢١هـ)، قال: "ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر، فقد كفر، فمن أبصر هذا اعتبر، وعن مثل قول الكفار انْزَجَر، وعلم أنَّه بصفاته ليس كالبشر".[٢]

وقال أبو المُعين النسفي (ت٥٠٨هـ) ما نصُّه: "والله تعالى نَفَى المماثلةَ بينَ ذاتهِ وبينَ غيرِه من الأشياء، فيكونُ القولُ بإثباتِ المكانِ له رَدَّاً لهذا النَّصِّ الْمُحْكَمِ: ﴿**ليس كَمِثْلِهِ شيء**﴾، الذي لا احتمالَ فيه لوجهٍ ما سوَى ظاهرِه، ورادُّ النَّصِّ كافر، عَصَمَنَا الله عن ذلك".[٣]

المذهب الثاني: مذهب التأويل:

يرى أصحاب هذا المذهب أنَّ الألفاظ الواردة في هذه النصوص من قبيل المتشابه الواجب تأويله وردّه إلى المحكم؛ فلا يجوز حملها على ظاهرها المتبادر من اللفظ؛ لأنَّه يؤدي إلى التشبيه والتجسيم، وإضافة الاعضاء والجوارح لله تعالى، وهو ما يتنزه عنه الباري عزَّ وجلَّ: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورى:١١]، ومن ثَمَّ فهي ليست بصفات لله تعالى.

وهذا مذهب المعتزلة،[٤] وكذلك هو أحد مسلكين: عند الأشاعرة،[٥] وعند الماتريدية،[٦] لا

(١) منهم: داود الجواربي، ومقاتل بن سليمان (ت١٥٠هـ)، والهشامية: أصحاب هشام بن الحكم (ت١٧٩هـ) وهشام بن سالم الجواليقي، والكرامية أصحاب محمد بن كرام السجستاني (ت٢٥٥هـ). ينظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ٤٤/١-٤٦، ١٦٥-١٦٦، ١٧٣. البغدادي، الفرق بين الفرق، ٤٧-٤٨، ٢٠٢-٢٠٣، ٢١٥-٢١٦. البزدوي، أصول الدين، ٣٢. الشهرستاني، الملل والنحل، ٣١/١، ١٠٥-١٠٦، ١٠٨-١٠٩، ١٨٤-١٨٥، ١٨٧.

(٢) البابرتي، شرح العقيدة الطحاوية، ٦١.

(٣) أبو المعين النفسي، تبصرة الأدلة، ٣٢٨/١-٣٢٩.

(٤) ينظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ١٧٣/١. الرسي، أصول العدل والتوحيد، ١٣٤-١٣٨. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ٢٢٦-٢٣٠. القاضي عبد الجبار، المختصر في أصول الدين، ٢١٦-٢١٨. الآمدي، أبكار الأفكار، ٤٥٣/١. الإيجي، المواقف، ٢٩٨.

(٥) ينظر: الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر، ٢٣١. البغدادي، أصول الدين، ١٠٩-١١٢. الجويني، الإرشاد، ١٥٥-١٦٤. المتولي الشافعي، الغنية في أصول الدين، ٧٥-٧٦. الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ٣٨-٤١. الشهرستاني، الملل والنحل، ١٠١/١. الرازي، أساس التقديس، ١٣٧-١٤٠. الآمدي، أبكار الأفكار، ٤٥١/١-٤٧١. الإيجي، المواقف، ٢٧٢-٢٧٣، ٢٩٧-٢٩٨. السبكي، طبقات الشافعية، ١٩١/٥-١٩٢. البيجوري، تحفة المريد، ١٥٦-١٥٩. البياضي، إشارات المرام، ١٨٩.

(٦) ينظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ٢٨٠/٧، ٢٨٤-٢٨٥، ٥٢١/٩، ٤٧٣. البزدوي، أصول الدين، ٣٥-٣٩. أبو

سيما عند المتأخرين منهم.

المذهب الثالث: مذهب الإثبات مع التنزيه والتفويض[١]:

يرى أصحاب هذا المذهب أنَّ الألفاظ الواردة في النصوص من مثل: اليد والعين والوجه والنفس، .... ، هي صفات لله تعالى، وهو ما اصطُلح عليه فيما بعد بـ (الصفات الخبرية)، وأنَّ الواجب إمرار النصوص التي جاءت بها كما هي من غير تفسير لها، ولا تأويل، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تشبيه، ولا تمثيل، وردّ علمها إلى الله تعالى.

فهم يثبتون هذه الألفاظ صفات لله تعالى، ولكن مع تنزيهه سبحانه عمَّا لا يليق به، وردِّ علمها إلى الله تعالى، وهذا المذهب هو المشهور عن السلف وأهل الحديث،[٢] وهو المسلك الآخر عند الأشاعرة،[٣] وعند الماتريدية،[٤] وفيما يأتي طائفة من أقوال علماء

المعين النفسي، تبصرة الأدلة، ٢٨٦/١. البابرتي، شرح العقيدة الطحاوية، ١٢٦. البياضي، إشارات المرام، ١٨٩.

(١) التفويض لُغَةً واصطلاحاً:

التفويض لُغَةً: يُقَالُ: فَوَّضَ أَمرَه إليه إذا رَدَّهُ إليه وجعله الحاكم فيه. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (فوض)، ٢١٠/٧.

أمَّا التفويض في الاصطلاح، فقد عرَّفه المناوي بأنَّه: ردُّ الأمر إلى الله والتبرؤ من الحول والقوة. ينظر: المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ١٠٤-١١٠٥.

إلا أنَّني في ضوء النصوص التي ذكرت هذا المصطلح، أميل إلى تعريفه بالآتي: عدم إدراك معنى اللفظ الشرعي من حيث إضافته إلى الله تعالى، وردِّ علمه إليه سبحانه وتعالى، مع نفي المعنى المستحيل في حقه.

(٢) ينظر: أبو حنيفة، الفقه الأكبر، ٦. الأشعري، مقالات الإسلاميين، ١٧٣/١، ٢٢٦. الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر، ٢٣٦. الأشعري، الإبانة، ٢٠-٢٢. البغدادي، أصول الدين، ١١٢-١١٣. الصابوني، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، ١٦١-١٦٥. الخطيب البغدادي، مسألة في الصفات، ٢٨١ ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ٩٤٣/٢. الجويني، العقيدة النظامية، ٣٢-٣٤. الغزالي، إلجام العوام، ٤٩-٥٠. أبو المعين النفسي، تبصرة الأدلة، ٢٨٤/١-٢٨٥. البغوي، شرح السنة، ١٧٠/١-١٧١. ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ٢٠٧/٢-٢٠٩. الشهرستاني، الملل والنحل، ٩٢/١-٩٣، ١٠١، ١٠٣-١٠٥. الرازي، أساس التقديس، ١٣٧-١٤٠. ابن قدامة، ذم التأويل، ١١-٢٧. الآمدي، أبكار الأفكار، ٤٥١/١، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٦١. الذهبي، العلو، ٢٣٦، ٢٥٣-٢٥٤. الإيجي، المواقف، ٢٧٢-٢٧٣، ٢٩٧-٢٩٨. السبكي، طبقات الشافعية، ١٩١/٥. البابرتي، شرح العقيدة الطحاوية، ٦٦-٦٧، ٧١، ١٢٦. ابن رجب، بيان فضل علم السلف، ٤٨-٤٩. ابن أبي شريف، المسامرة، ٦٥-٣٦. البياضي، إشارات المرام، ٥٥، ١٨٦-١٨٩. شيخ زاده، نظم الفرائد، ٢٣-٢٤.

(٣) ينظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ٢٢٩/١. الأشعري، الإبانة، ٢٠-٢٢. الباقلاني، تمهيد الأوائل، ٢٩٥-٢٩٩. البغدادي، أصول الدين، ١١١-١١٢. الجويني، الإرشاد، ١٥٥. الجويني، العقيدة النظامية، ٣٢-٣٤. المتولي الشافعي، الغنية في أصول الدين، ٧٦. الشهرستاني، الملل والنحل، ١٠١/١. الآمدي، أبكار الأفكار، ٤٥١/١، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٦١. السبكي، طبقات الشافعية، ١٩١/٥. الإيجي، المواقف، ٢٩٧-٢٩٨. البيجوري، تحفة المريد، ١٥٦.

(٤) ينظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ٢٨٠/٧، ٢٨٤-٢٨٥، ٥٣٨/٨، ٣٩٠/٩، ٤٧٣. البزدوي، أصول الدين، ٣٩. السرخسي، أصول السرخسي، ١٧٠/١. أبو المعين النفسي،

هذا المذهب بما يوضح هذا الرأي:

يقول الإمام أبو حنيفة النعمان (ت١٥٠هـ): "ما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال إنَّ يده قدرته أو نعمته؛ لأنَّ فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفات الله تعالى بلا كيف".(١)

وعندما سُئل عبد الله بن المبارك (ت١١٨هـ)، والأوزاعي(ت١٥٧هـ)، وسفيان الثوري (ت١٦١هـ)، والليث بن سعد (ت١٧٥هـ)، ومالك بن أنس (ت١٧٩هـ) عن هذه النصوص أجابوا: أَمِرُّوْهَا كما جاءت بلا كيف.(٢)

وجاء عن سفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ) أنَّ كل ما وصف الله تعالى به نفسه في القرآن فتفسيره: تلاوته وقراءته، والسكوت عليه، ولا كيف ولا مثل.(٣)

وسأل رجلٌ الإمام مالك بن أنس عن قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾[طه:٥]، كيف استوى؟ فأطرق الإمام مالك برأسه حتى علاه الرُّحَضَاء، يعني: يعني العرق،(٤) ثُمَّ قال: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة".(٥)

وعن محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ) - صاحب أبي حنيفة - قال في مثل هذه النصوص: "نحن نرويها، ونؤمن بها، ولا نفسرها".(٦)

وسُئل الإمام محمد بن ادريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) عن صفات الله تعالى، فبيَّن أنَّ لله أسماء وصفات، لا يسع أحداً قامت عليه الحُجَّة ردها؛ لأنَّ القرآن نزل بها، وصح عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ القول بها، وذلك نحو إخبار الله سبحانه أنَّه سميع بصير، وأنَّ له يدين، وأنَّ له وجهاً، ...الخ، وأنَّ حقيقتها لا تُدرك بالعقل ولا بالرَّوِيَّة، فالواجب إثبات هذه الصفات، ونفي التشبيه عنها، كما نفاه عن نفسه تعالى، فقال: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾[الشورى:١١].(٧)

تبصرة الأدلة، ٢٨٤/١-٢٨٥. علاء الدين البخاري، كشف الأسرار، ٩٣/١-٩٥. البابرتي، شرح العقيدة الطحاوية، ٦٦-٦٧، ٧١، ١٢٦. ابن أبي شريف، المسامرة، ٣٠-٣٦. البياضي، إشارات المرام، ٥٥، ١٨٦-١٨٩. شيخ زاده، نظم الفرائد، ٢٣-٢٤.

(١) أبو حنيفة، الفقه الأكبر، ٦.

(٢) ينظر: الترمذي، السنن، ٢٠٢/٢. الصابوني، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، ٢٤٩. البيهقي، الاعتقاد، ١١٨. البيهقي، الأسماء والصفات، ٣٧٧/٢. ابن قدامة، ذم التأويل، ٢٠.

(٣) ينظر: الصابوني، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، ٢٤٧-٢٤٨. البيهقي، الأسماء والصفات، ١١٧/٢، ١٥٨. ٣٠٧. ابن قدامة، ذم التأويل، ١٩.

(٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (رحض)، ١٥٤/٧.

(٥) ينظر: اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٤٤١/٣. البيهقي، الأسماء والصفات، ٣٠٤/٣-٣٠٦. ابن قدامة، ذم التأويل، ١٣، ٢٥. الذهبي، العلو، ٨٠-٨١، ١٣٨-١٣٩، ١٦٨. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ٤٠٦/١٣-٤٠٧.

(٦) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٤٨٠/٣. ابن قدامة، ذم التأويل، ١٤.

(٧) ينظر: الهكاري، اعتقاد الشافعي، ١٩-٢١. ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ٢٨٢/١-٢٨٣. ابن قدامة، ذم التأويل،

ونقل عبد الواحد التميمي (تـ٤١٠هـ) أنَّ الإمام أحمد بن حنبل (تـ٢٤١هـ) سُئل قبل موته بيوم عن أحاديث الصفات، فقال: "تُمَرُّ كما جاءت، ويُؤْمَنُ بها، ولا يردُّ منه شيء إذا كانت بأسانيد صحاح، ولا يُوصف الله بأكثر ممَّا وصف به نفسه بلا حدٍّ ولا غاية، ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾[الشورى:١١]، **ومَنْ تكلم في معناها ابتدع**، .... فهذا وما شاكله محفوظ عنه، وما خالف ذلك فكذب عليه وزور"،[١] وفي بعض الروايات عنه: "نؤمن بها، ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى، ولا نرد منها شيئاً".[٢]

ونقل العلماءُ هذا المذهب عن أهل العلم من السلف وأهل الحديث، يقول الترمذي (تـ٢٧٩هـ): "والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة، ....، أنَّهم رَوَوْا هذه الأشياء، ثُمَّ قالوا: تُرْوَى هذه الأحاديث ونؤمن بها، ولا يُقال: كيف؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن يـرْوُوا هذه الأشياء كما جاءت، **ويُؤْمَن بها، ولا تُفسر، ولا تُتَوَهَّم، ولا يُقال: كيف؟** وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه".[٣]

ثالثاً: ملحوظات الباحث حول مذاهب الفرق في الصفات الخبرية

الملحوظة الأولى: حول مذهب التأويل:

قد يُظنُّ أنَّ مذهب التأويل خاصٌّ بالفرق الكلامية التي ذكرناها: (المعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية)، ولكن المُتَتَبِع يجد أنَّ هذا المذهب ليس غريباً عن منهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين، ثُمَّ مَنْ جاء بعدهم من أتباع التابعين والعلماء الذين ساروا على منهجهم في العقيدة، فقد ورد عن طائفة منهم تأويل بعض النصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية، تضمَّنت الألفاظ التي أُطلق عليها: "صفات خبرية"، ومن ذلك: ما جاء عن ابن عباس (تـ٦٨هـ) رضي الله عنه من تأويل لفظ: "الكرسي" في قوله تعالى: ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ**﴾[البقرة:٢٥٥]، بـأنَّ المراد به العلم،[٤] وفي قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا**﴾[الطور:٤٨]، أوَّل ابن عباس لفظة: "أَعْيُنِنَا"، قال: نرى ما يُعمل بك،[٥] وأوَّل: "النور" في قوله تعالى: ﴿**اللهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾[النور:٣٥]، بأنَّ المراد بها: يدبر الأمر فيهما، وكذلك هو منقول عن تلميذه مجاهد بن جبر (تـ١٠٤هـ).[٦]

ونقل الطبري (تـ٣١٠هـ) تأويل لفظة: (بِأَيْدٍ) في قوله: ﴿**وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ**﴾[الذاريات:٤٧]، بالقوة، عن جماعة من السلف والعلماء، منهم: ابن

---

٣٥. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٧٩/١٠-٨٠، ٣٤١/٢٠.

(١) التميمي، اعتقاد الإمام المُنَبَّل، ٨٧. وينظر: اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٥٠٢/٣.

(٢) ابن قدامة، ذم التأويل، ٢٢.

(٣) الترمذي، السنن، ٥٢٣/٤. وينظر: الخطيب البغدادي، مسألة في الصفات، ٢٨١. البغوي، شرح السنة، ١٧٠/١-١٧١. ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ٢٠٧/٢-٢٠٩. ابن قدامة، ذم التأويل، ١١. الذهبي، العلو، ٢٣٦، ٢٥٣-٢٥٤. ابن رجب، بيان فضل علم السلف، ٤٨-٤٩. السيوطي، الإتقان، ١٣٥٤/٤.

(٤) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٣٩٧/٥.

(٥) ينظر: البغوي، معالم التنزيل، ٣٩٤/٧.

(٦) ينظر: الطبري، جامع البيان، ١٧٧/١٩. البغوي، معالم التنزيل، ٤٥/٦.

عباس، ومجاهد بن جبر، وقتادة بن دعامة (ت١١٨هـ)، وسفيان الثوري.[١]

وفي قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[الفجر:٢٢]، قال الحسن البصري (ت١١٠هـ): جاء أمره وقضاؤه،[٢] وفي قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ﴾[البقرة:١١٥]، قال مجاهد وقتادة والحسن وغيرهم: فثَمَّ قبلة الله.[٣]

وممَّا ورد من التأويل عن الإمام مالك بن أنس أنَّه أوَّل حديث النزول،[٤] فذهب إلى أنَّ المراد به: يتنزل أمر الله تعالى.[٥]

وتأوَّل الإمام الشافعي لفظ: "الوجه" في قوله تعالى: ﴿وَلِلهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ﴾[البقرة:١١٥]، قال: "فَثَمَّ الْوَجْهُ الذي وجهكم الله إليه".[٦]

ونقل العلماء عن الإمام أحمد التأويل في أكثر من نص، منها: تأويل قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾[البقرة:١٠]، قال المراد به: قدرته وأمره، وحمله على قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾[النحل:٣٣].[٧]

وكذلك الإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) كانت له بعض الآراء التأويلية، فبعد أن ذكر قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[القصص:٨٨]، أوَّل لفظة: "وجهه"، قائلاً: "إِلَّا مُلْكَهُ"،[٨] وكذلك أوَّل لفظة: "الضحك"،[٩] بالرحمة.[١٠]

ومن العلماء المعروفين بسلوك مذهب الإثبات مع التنزيه وأوَّل نصوص هذه الألفاظ الإمام الطبري، فقد مارس التأويل كثيراً، ومن ذلك لفظة: "اليد"، فقد أوَّلها بأكثر من تأويل، ففي قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾[الذاريات:٤٧]، أوَّلها بالقوة،[١١] وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[الفتح:١٠]، ذكر لليد وجهين من التأويل:

(١) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٤٣٨/٢٢.
(٢) ينظر: البغوي، معالم التنزيل، ٤٢٢/٨.
(٣) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٥٢٩/٢، ٥٣٤، ٥٣٦. السمعاني، تفسير القرآن، ١٢٩/١. البغوي، معالم التنزيل، ١٣٩/١.
(٤) قال رسول الله ﷺ: ((يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ، يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ)). رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب: التهجد، باب: الدعاء في الصلاة من آخر الليل، ١١٤٥/٥٣/٢.
(٥) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٠٥/٨.
(٦) البيهقي، الأسماء والصفات، ١٠٧/٢.
(٧) ينظر: ابن الجوزي، دفع شبه التشبيه، ١٤١.
(٨) ينظر: البخاري، صحيح البخاري، ١١٢/٦.
(٩) قالَ رَسُولَ اللهِ ﷺ: ((يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ يَدْخُلَانِ الجَنَّةَ: يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللهِ، فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ عَلَى القَاتِلِ، فَيُسْتَشْهَدُ)). رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: الكافر يقتل المسلم، ثُمَّ يُسلم، ٢٨٢٦/٢٤/٤.
(١٠) ينظر: الخطابي، أعلام الحديث، ١٣٦٦/٢-١٣٦٧، ١٩٢١/٣-١٩٢٢. البيهقي، الأسماء والصفات، ٤٠٢/٢-٤٠٣.
(١١) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٤٣٨/٢٢.

أحدهما: يد الله فوق أيديهم عند البيعة؛ لأنَّهم كانوا يبايعون الله ببيعتهم نبيه ﷺ، والآخر: قوّة الله فوق قوّتهم في نصرة رسوله ﷺ؛ لأنَّهم إنَّما بايعوا رسول الله على نُصرته على العدو،[١] وغيرها من التأويلات.[٢]

ومن العلماء المعروفين بانتمائهم لمذهب الإثبات مع التنزيه ومارس التأويل أيضاً: أبو المظفر السمعاني (تـ٤٨٩هـ)، فذهب إلى أنَّ: "أيد" في قوله تعالى: ﴿**وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ**﴾[الذاريات:٤٧]، تعني: القوة والقدرة،[٣] وأوَّل لفظ: "الوجه" في قوله تعالى: ﴿**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**﴾[الرحمن:٢٧]، قال: يبْقى رَبك،[٤] وغير ذلك من التأويلات.[٥]

وفي ضوء ما سبق فإنَّنا نستطيع القول: إنَّ مذهب التأويل ليس غريباً عن أتباع مذهب الإثبات مع التنزيه والتفويض، بل له حضور مُلفت، وإن كان محدوداً.

الملحوظة الثانية: حول مذهب الإثبات مع التنزيه والتفويض:

جمع هذا المذهب بين أمور ثلاثة: الإثبات، والتنزيه، والتفويض، فهم مثبتون؛ لأنَّهم أثبتوا هذه الألفاظ صفات لله تعالى، وهم منزِهون؛ لأنَّهم نفوا عنها التشبيه والتجسيم والتمثيل والتكييف، ومع الإثبات والتنزيه فإنَّهم في الوقت نفسه مُفَوِضُون من حيث إنَّهم لم يخوضوا في هذه الألفاظ لمعرفة حقيقة إضافتها إلى الله تعالى، بل ردُّوا علمها إليه سبحانه.

وذهب بعض العلماء إلى أنَّ التنزيه الذي قال به أصحاب هذا المذهب، فيه نوع تأويل من حيث إنَّ هذه الألفاظ من جملة معانيها اللغوية: معنى يحتمل الجسمية والتشبيه والتكييف... الخ، ومن ثَمَّ فالتنزيه يقتضي اطراح هذه المعاني المُحْتَمَلَة، فيكون فيه نوع تأويلٍ، وهو ما أطلقوا عليه: **(التأويل الاجمالي)**.[٦]

ونجد هذه المعاني الثلاثة: (الإثبات، والتنزيه، والتفويض) واضحة جليَّة في النصوص التي ذكرناها في بيان مذهب الإثبات مع التنزيه، من مثل: تفسيره: تلاوته وقراءته والسكوت عليه، و "أَمِرُّوْهَا كما جاءت"، و "يُؤْمَن بها ولا تُفسر"، و"السؤال عنه بدعة"، وحقيقتها لا تُدرك بالعقل ولا بالرَّوِيَّة، و "مَنْ تكلم في معناها ابتدع"، وغيرها من النصوص التي تؤكد السكوت وعدم الخوض فيها، وإيْكَال علم معناها وحقيقتها إلى لله تعالى، ووصف الخائض فيها بالابتداع ومخالفة منهج السلف.

وقد أكدَ علماء هذا المذهب على هذه الأمور الثلاثة في كتاباتهم ونقلوها عن السلف، فبعد أن ذكر

(١) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٢١٠/٢٢.
(٢) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٤٣٠/١، ٥٣٥/٢، ٣٠٤/١٨، ٣١٤/٢١.
(٣) ينظر: السمعاني، تفسير القرآن، ٢٦١/٥.
(٤) ينظر: السمعاني، تفسير القرآن، ٣٢٨/٥.
(٥) ينظر: السمعاني، تفسير القرآن، ٣٢٩/٣، ٣٩/٥.
(٦) ينظر: الإيجي، المواقف، ٢٧٢-٢٧٣. ابن حجر الهيتمي، فتح الإله في شرح المشكاة، ٤٤٧/١. البياضي، إشارات المرام، ١٨٧.

هذه الألفاظ قال البغوي (ت٥١٦هـ): «فهذه ونظائرها صفات لله عزَّ وجلَّ، ورد بها السمع، يجب الإيمان بها، وإمرارها على ظاهرها[١] معرضاً فيها عن التأويل، مجتنباً عن التشبيه، معتقداً أنَّ الباري سبحانه وتعالى لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق، كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾[الشورى:١١]، وعلى هذا مضى سلف الأمة وعلماء السنة، **تلقوها جميعاً بالإيمان والقبول، وتجنبوا فيها عن التمثيل والتأويل، وَوَكَلُوا العلم فيها إلى الله عز وجل**، كما أخبر الله سبحانه وتعالى عن الراسخين في العلم، فقال عزَّ وجلَّ: ﴿**وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا**﴾[آل عمران:٧]».[٢]

ويقول ابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ): «ومذهب السلف رحمة الله عليهم الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله أو على لسان رسوله، من غير زيادة عليها ولا نقص منها، ولا تجاوز لها، ولا تفسير، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سيما المحدثين، **بل أَمَرُّوْها كما جاءت وردُّوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها**».[٣]

ويقول الذهبي (ت٧٤٨هـ): «قولنا في ذلك وبابه: **الإقرار، والإمرار، وتفويض معناه** إلى قائله الصادق المعصوم»،[٤] وقال أيضاً: «وأما السلف، فما خاضوا في التأويل، بل آمنوا وكفُّوا، **وفوضوا علم ذلك إلى الله ورسوله**».[٥]

ويقول ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ): "والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل، ولا يَصِحُّ من أحد منهم خلاف ذلك البتة خصوصاً الإمام أحمد **ولا خوض في معانيها** ولا ضرب مثل من الأمثال لها".[٦]

ويقول السيوطي (ت٩١١هـ): "جمهور أهل السنة من السلف وأهل الحديث على الإيمان **وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى**، ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها".[٧]

فهذه الأقوال وسابقاتها تدل بشكل صريح وواضح على هذه الأمور الثلاثة التي تشكَّل منها هذا المذهب: الاثبات، والتنزيه، والتفويض، وهذا المنهج التفويضي لم يأتِ من فراغ، بل دلَّت عليه

(١) قوله: «إمرارها على ظاهرها»: ليس المُراد به ظاهرها المتبادر من اللفظ، وإلا كان تشبيهاً وتجسيماً، وهو ما ينفيه، بل المُراد: الإيمان بنصوص الصفات الخبرية بحيث تُقرأ ألفاظها ويُمَرُّ عليها كما هي من غير خوض فيها ولا محاولة تفسيرها وتأويلها ومعرفة حقيقتها، مع تنزيه الله تعالى عمَّا لا يليق به، ويؤيده نفي التشبيه عن الله تعالى، ونفي العلم بها وردّ ذلك إلى الله تعالى.

(٢) البغوي، شرح السنة، ١٧٠/١-١٧١.

(٣) ابن قدامة، ذم التأويل، ١١.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٠٥/٨. وينظر: المصدر نفسه، ٣٧٣/١٤.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣٧٦/١٤.

(٦) ابن رجب، بيان فضل علم السلف، ٤٨-٤٩.

(٧) السيوطي، الإتقان، ١٣٥٤/٤.

نصوص الشرع، ومن ذلك: حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ: ((...، **الْمِرَاءُ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ - ثَلاثَ مَرَّاتٍ**[1] **- فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ**)).[2]

الملحوظة الثالثة: في الجمع بين مذهب التأويل ومذهب الإثبات مع التنزيه:

ذهب بعض المتأخرين من الأشاعرة والماتريدية إلى العمل بمذهب التأويل ومذهب الإثبات والتنزيه معاً، وذلك بحسب متطلبات الواقع، ونوع التأويل.

أمَّا من حيث متطلبات الواقع، فإنَّهم يُرْجعون التزام السلف بمنهج الإثبات مع التنزيه والتفويض إلى عدم حاجتهم إلى التأويل، بخلاف مَنْ جاء بعدهم فقد دعتهم الحاجة إليه للرد على مبتدع، أو فشوِّ شبهة، أو تسلل الأوهام الباطلة إلى الأذهان، ونحوه ذلك، بدليل أنَّ الصحابة والسلف رَدُّوا على القدرية عندما أظهروا بدعتهم،[3] ولم يكونوا قبل ظهورهم يتكلمون في ذلك.

وأمَّا من حيث نوع التأويل، فإنَّهم إنَّما أجازوا التأويل إذا كان المعنى الذي أُوِّل به قريباً مفهوماً من تخاطب العرب غير مستنكر، لا يتعارض مع أصل التنزيه، وإلَّا مُنع ذلك، والتُزمت طريق الإثبات مع التنزيه والتفويض، من غير خوض في تفسير هذه الألفاظ.[4]

وعلى هذا الرأي ثَمَّة تكامل بين مذهب التأويل ومذهب الإثبات مع التنزيه، لا سيما أنَّ مذهب التأويل كان له حضور - وإن كان محدوداً - عند بعض الصحابة وعلماء السلف، كما تقدم، فهذا الرأي بمثابة محاكاة لهذا التنوع عند السلف، والله تعالى أعلم.

رابعاً: الصفات الخبرية بين النفي والإثبات رؤية جديدة

قبل بيان رؤية الباحث في الموقف من آيات الصفات الخبرية، لابُدَّ من وقفة لتحرير محل الخلاف بين مذهب الإثبات مع التنزيه ومذهب التأويل.

لاشكَّ أنَّ المذهبين كليهما نصَّا على تنزيه الله تعالى، لكن الفارق بينهما في التعامل مع هذه الألفاظ التي وردت في النصوص مضافةً إلى الله تعالى، فمذهب الإثبات مع التنزيه أثْبَتَها صفاتٍ لله تعالى، وترك الخوض فيها مُفوِّضاً علم معانيها وحقيقتها إلى الله تعالى، أمَّا مذهب التأويل فنفى

(١) أي رددها ثلاث مرات.

(٢) رواه احمد، مسند أحمد، ٧٩٨٩/٣٦٩/١٣، قال الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين. وينظر: ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ٩٢٨/٢.

(٣) ينظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ١٤-١٥. اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٦٥١/٤. البيهقي، الاعتقاد، ١٣٣. الشهرستاني، الملل والنحل، ٢٨/١.

(٤) ينظر: الغزالي، الجام العوام، ٨٢. العز بن عبد السلام، كتاب الفتاوى، ٥٥-٥٧. السبكي، طبقات الشافعية، ١٩١/٥-١٩٢. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري ٣٨٣/١٣. ابن أبي شريف، المسامرة، ٣٥. ابن حجر الهيتمي، فتح الإله في شرح المشكاة، ٤٤٧/١. البياضي، إشارات المرام، ١٨٩.

أن تكون هذه الألفاظ صفات لله تعالى، وخاض في معانيها بما يقتضيه السياق الذي وردت فيه، وعدَّ ذلك من مقتضيات تنزيه الباري عزَّ وجلَّ عمَّا لا يليق به.

ولو نظرنا في أيٍّ من النصوص محل الخلاف لوجدنا فيها ناحيتين:

الأولى: إنَّ هذه النصوص تضمَّنت إضافة لفظة معينة إلى الله تعالى، وهذه اللفظة تحتمل معنى يتنزه الله تعالى عنه من معاني والتشبيه التجسيم والحلول والأعضاء، ...الخ.

والثانية: إنَّ هذه اللفظة جاءت ضمن سياق معين لتدلَّ على معنى عام للنَّص الذي ذُكرت فيه.

فمثلاً قوله تعالى: ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ**﴾[البقرة:١١٥]، تضمَّن هذا النص إضافة لفظة: (الوجه) لله تعالى، وهي لفظة تحتمل معنى التشبيه والكيفية، وهو ما يتنزه عنه الباري عزَّ وجلَّ، وفي الوقت نفسه جاءت هذه اللفظة في سياق معين يفهمه العربي، فهو بمعنى: قبلة الله، أو الْوَجْه الذي وجهكم الله تعالى إليه.[١]

فهل أنكر مذهب الإثبات مع التنزيه، المعنى العام الذي تدل عليه مثل هذه النصوص؟

لا يُظنُّ بأصحاب مذهب الإثبات مع التنزيه إنكار المعنى العام لهذه النصوص، لا سيما أنَّهم قد ثبتت عنهم بعض المحطات التأويلية، كما ذكرناه سابقاً، فإثباتهم لهذه الألفاظ صفات لله تعالى لا يتعارض مع تفسير النصوص الواردة فيها من حيث مدلولها العام، فمثلاً: تفسير قوله تعالى: ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ**﴾، كوحدة واحدة، نجد الطبري يذهب إلى أنَّ المراد بها: حيثما تولوا وجهوكم فهناك قبلة الله، ونقله عن جماعة من السلف،[٢] ففسر: "وَجْهُ اللهِ"، بقبلة الله، مع أنَّه ممن يثبت صفة الوجه لله تعالى.[٣]

وكذلك في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾[الفتح:١٠]، فسَّر الطبري لفظة: (اليد)، بوجهين: أحدهما: قوّة الله فوق قوّتهم في نصرة رسوله ﷺ؛ لأنَّهم إنَّما بايعوا رسول الله ﷺ على نُصرته على العدو،[٤] وكذلك في قوله تعالى: ﴿**وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ**﴾[الذاريات:٤٧]، فسَّر الطبري لفظة: (أَيْدٍ) بالقوة، ونقل ذلك عن جماعة من السلف،[٥] مع أنَّه ممَّن يُثبت اليد صفة لله تعالى.[٦]

وفي ضوء ما سبق لا تعارض بين إثبات لفظة: "الوجه"، و"اليد"، و"العين"...الخ، صفة لله تعالى، وبين المعنى العام للنص الذي تضمَّن هذه اللفظة، المُستفاد من السياق، وهذا يعني أنَّ المشكلة ليست في المعنى العام للآية، فإنَّ إغفاله يعدُّ مكابرة وجهل بلسان العرب، بل المشكلة: هل هذه الألفاظ صفات لله أو ليست كذلك؟ لذلك اشتد نكير أصحاب مذهب الإثبات مع التنزيه على مخالفيهم من أهل

(١) سبق نقل تفسير هذه الآية.

(٢) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٥٣٥/٢.

(٣) ينظر: الطبري، التبصير في معالم الدين، ١٣٣-١٣٤.

(٤) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٢١٠/٢٢.

(٥) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٤٣٨/٢٢.

(٦) ينظر: الطبري، التبصير في معالم الدين، ١٣٣.

التأويل ممَّن رفض اعتبار هذه الألفاظ صفات لله تعالى.[١]

والآن بعد تحرير محل النزاع، ننتقل في كلامنا إلى هذه الألفاظ المُضافة إلى الله تعالى، فأقول:

إنَّ إثبات هذه الألفاظ صفات لله تعالى يجعل تصنيف هذه المسألة ضمن مسائل الاعتقاد، وقد تقرر أنَّ العقائد لابُدَّ فيها من القطع واليقين، وهو محل اتفاق بين الفرق الإسلامية،[٢] وإذا كانت المسألة خبرية، أي: دليلها سمعي (نقلي)، كما في مسألتنا هذه، **فلابد أن يكون دليلها قطعي الثبوت قطعي الدلالة**، أي يكون قطعياً من حيث طريق وصوله إلينا، وهذا لابُدَّ فيه من التواتر، وقطعياً من حيث دلالته على المسألة، بحيث لا يحتمل إلا معنى واحداً،[٣] **فهل تحقق هذا القيد في هذه الألفاظ، لكي نحكم على أنَّها صفات لله تعالى؟**

إنَّ الناظر في الآيات التي شاء الله تعالى أن يُعرِّفنا من خلالها بصفاته العليّة يجدها صريحة واضحة في ذلك، كالآيات التي جاءت بوصفه تعالى بأنَّه: سميع بصير، مثل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً**﴾[النساء:٥٨]، وقوله: ﴿**إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾[الإسراء:١]، وقوله: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾[الشورى:١١]، وتكرر التصريح بهذين الوصفين معاً في عشرة مواضع، وجاء الوصف بهما مفترقَيْنِ أكثر من ثلاثين مرة، ومنها قوله: ﴿**إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيراً بَصِيراً**﴾[الإسراء:٩٦]، وقوله: ﴿**رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ**﴾[البقرة:١٢٧]، وجاء الوصف بهما بتراكيب متنوعة وتوكيدات متعددة، كما هو واضح، بما يفيد القطع واليقين بإثبات هذين الوصفين لله تعالى وبما لا يدع مجال للشك.

بينما لو نظرنا في الآيات التي ذكرت لفظ: "اليد" مثلاً، كقوله تعالى: ﴿**وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ**﴾[الذاريات:٤٧]، وقوله: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ**﴾[يس:٧١]، وقوله: ﴿**قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾[ص:٧٥]، وقوله: ﴿**يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾[الفتح:١٠]، لا نجد دلالتها على إثبات صفة: "اليد" لله تعالى في قوة دلالة الآيات التي نصَّت على وصف الله تعالى بأنَّه: سميع أو بصير، بل لا نجد فيها الوصف صريحاً، فهي لم تأتِ في سياق الإخبار بصفاته تعالى، بل جاءت في سياقٍ أفاد معنىً عامّاً تعرفه العرب من كلامها، وهذا يعني أنَّ هذه الألفاظ غير قطعية في دلالتها على الوصف،[٤] ومن ثَمَّ لم

(١) فضلاً عن إنكارهم على أصحاب مذهب الإثبات مع التشبيه، الذين زعموا أنَّها اعضاء وجوارح، تشبه ما عند المخلوقات.

(٢) ينظر: محمد محسن، علم الكلام وأصول الاستدلال على العقيدة، ٣٤٨-٣٨٣. محمد محسن، اليقين في مسائل الاعتقاد، ٢٤-٣٨، (link).

(٣) ينظر: محمد محسن، علم الكلام وأصول الاستدلال على العقيدة، ٣٨١-٣٨٣.

(٤) وقد أشار إلى ذلك الآمدي في سياق الكلام عن مثل هذه الألفاظ، إذ قال: «وأما القول: بأنَّها صفة نفسانية زائدة على ما له من الصفات؛ فيستدعى دليلاً قاطعاً - كما سبق- ولا قطع هاهنا، وإن سلمنا الاكتفاء في ذلك

يتحقق فيها شرط قطعية الدلالة الذي يفتقر إليه إثبات المسائل العقدية السمعية أو الخبرية، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن القطع بأنَّ هذه الألفاظ غير دالَّة على صفات لله تعالى، وبيان ذلك:

أنَّنا عندما نصف جداراً ارتفاعه ثلاثة أمتار بأنَّه عالٍ، فإنَّ السامع يحصل له تصور في النسبة بين الموصوف والوصف؛ لأنَّه مُشاهد واقع تحت الحس، بينما عندما نصف جداراً بأنَّه يريد أن يسقط، قال تعالى: ﴿**جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ**﴾[الكهف:٧٧]، فإنَّ السامع لا يحصل له تصور للنسبة بين الموصوف: (الجدار) والوصف: (الإرادة)، إلا على وجه المجاز والكناية، فليس المراد بذلك أنَّ الجدار له إرادة، بل المُراد المبالغة في قرب السقوط،[1] وهذا التوجيه يأتي؛ لأنَّ المُشاهد المحسوس في الجدار أنَّه غير متصف بالإرادة.

وفي ضوء ذلك فإنَّنا عندما نقرأ قوله تعالى: ﴿**يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾، لا يخلو الأمر من احتمالين:

الاحتمال الأول: أنَّ نثبت اليد صفة لله تعالى،[2] وهذا لابُدَّ له من أمرين:

أحدهما: أن يكون الخالق سبحانه مشاهد واقع تحت الحس، فيكون الأمر كما في نسبة العلو للجدار، وهذا غير متحقق، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ لا يقع تحت الحس والمشاهدة.

والثاني: أن يكون النص قاطعاً في دلالته على الوصف، كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾[الإسراء:١]، وهذا غير متحقق أيضاً؛ لأنَّ دلالة النص: ﴿**يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾، ليست قطعية في الوصف.

أمَّا الاحتمال الثاني، فهو: أن تكون لفظة: "اليد" في قوله تعالى: ﴿**يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾، دالَّة على القوة أو النعمة، ونحو ذلك، كما في دلالة: ﴿**يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ**﴾، على قرب السقوط، وليس وصف الجدار بالإرادة حقيقة، وهذا يعني نفي إثبات لفظة: "اليد" صفة لله تعالى.

ولكن لمَّا كان نفي إثبات الإرادة صفةً للجدار جاء لكونه مُشاهداً واقعاً تحت الحس، فنعلم أنَّ وصفه بالإرادة ليس مُراداً حقيقة، فإنَّ نفي إثبات لفظة: "اليد" صفة لله تعالى يقتضي أن يكون الله تعالى مشاهداً واقعاً تحت الحسّ، لكي نحكم بأنَّ هذه الإضافة لم يُرد منها الوصف، وليس كذلك، فإنَّ الله تعالى ليس بمُشاهد واقعاً تحت الحس، ومِنْ ثَمَّ يتعذر القطع بنفي إثبات لفظة: "اليد" صفة لله تعالى.

وفي ضوء ما سبق نجد أنَّه كما تعذر القطع بإثبات لفظة: "اليد" صفة لله تعالى، فإنَّه يتعذر

بالدليل الظاهر؛ فالآية غير متناولة له بطريق من طرق الدلالات اللفظية؛ لما سبق، وإن سلمنا أنَّها مُحْتَمِلةٌ له لُغَةً، غير أنَّها أيضاً مُحْتَمِلةٌ لغيره». ينظر: الآمدي، أبكار الأفكار، ٤٥٦/١.

(١) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٨١/١٨. الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ١٩٨/٧-١٩٩. الرازي، مفاتيح الغيب، ٤٨٨/٢١. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢٥/١١.

(٢) وهذا بعد استثناء اثباتها على نحو ما يثبتها أهل التجسيم والتشبيه، فهو باطل كما سبق.

القطع بنفيها أيضاً، ومن ثَمَّ لا مناص من اللجوء إلى التفويض، لعدم إدراك حقيقة إضافة هذه اللفظة إلى الله تعالى، وردِّ علمها إليه سبحانه، مع نفي المعنى المستحيل في حقه، من التشبيه والتجسيم، وهذا مقتضى قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾[آل عمران:٧].[١]

وهـذا يعني أنَّ المانع من القطع بإثبات هذه الألفاظ صفات لله تعالى، لا يرجع إلى مسألة التنزيه بنفي الجسمية والتشبيه والأعضاء والجوارح.. إلخ، فـإنَّ وصـف الله تعالى بـأنَّـه: سميع بصير، يمكن للمعترض أن يقول فيه ما قيل في تلك الألفاظ، أي من حيث إنَّ السمع والبصر لابُدَّ لهما في المشاهد المحسوس من أدوات، والله تعالى منزه عن ذلك، بل المانع من إثبات هذه الألفاظ صفات لله عزَّ وجلَّ، هو: أنَّها جاءت على نحو لا دلالة قطعية فيه على الوصف، والله تعالى أعلم.

وما تقرر لا يقتصر على الألفاظ التي تندرج تحت (الصفات الذاتية)، بل يشمل أيضاً الألفاظ التي تندرج تحت (صفات الأفعال)، فإن وَرَد دليل قطعي يقيني، يفيد الوصف، مثل: وُرود تسمية الله تعالى بهذه الصفة، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ**﴾[الذاريات:٥٨]، وقال تعالى: ﴿**هُوَ اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾[الحشر:٢٤]، ونحو ذلك، فإنَّها تدل دلالة صريحة على صفتي الخلق والرِّزق.

أمَّا إذا لم يرد دليل قطعي يقيني على الوصف، فإنَّها تبقى ألفاظاً تدل على فعل فعله الله تعالى، من غير أن يقتضي ذلك ثبوته وصفاً لله تعالى، فمثلاً قوله تعالى: {**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**} [طه:٥]، الآية تدل على فعل، وهو: الاستواء، وقوله تعالى: ﴿**وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّانِّينَ بِاللهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**﴾[الفتح:٦]، فإنَّ الآية تدل على أفعال فعلها الله تعالى: يعذب، غضِب، لعن، أعدَّ، وقوله تعالى: {**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ**} [الأنعام:١٥٨]، وقوله تعالى: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾[الفجر:٢٢]، ظاهر قوله: "يَأْتِيَ رَبُّكَ"، وقوله: "وَجَاءَ رَبُّكَ"، يدل على فعل: الإتيان، والمجيء، وهناك جملة من الأفعال التي جاءت في الحديث الشريف، مثل: قول النبي ﷺ: ((**يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ، يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ**))،[٢] وقوله: ((**وَاللهِ للهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ**

(١) ينظر: الطبري، جامع البيان، ١٨٣/٦-٢٠٦. الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ٣٠٩/٢-٣١٢. الرازي، مفاتيح الغيب، ١٤٥/٧-١٤٧. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٥/٤-١٩. السيوطي، الإتقان، ٥/٣-١٠.

(٢) متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب: الجهاد والسير،

يَجِدُ ضَالَّتَهُ بِالْفَلَاةِ))،[1] وظاهر الحديث يدل على فعل: الضحك، والفرح، ولكن ذلك كله لا يقتضي الوصف، فلا نصف الله تعالى بأنَّه: المُستوي، ولا المعذِّب، ولا الغاضب، ولا اللاعن، ولا المُعِدّ، ولا الآتي، ولا الجاءِ، والا الضاحك، ولا الفَرِح، فليس كل فعل يُفعل يقتضي وصف مِنْ أسند إليه به، ولا دليل قطعي يحلمنا على إثبات أيٍّ من ذلك وصفاً له سبحانه.

فيجري في هذه النصوص ما تقدم من تفسيرها بحسب السياق، وعدم الجزم بأنَّها صفات، وفي الوقت نفسه عدم الجزم بأنَّها ليست بصفات؛ لأنَّنا لا نعلم حقيقة هذه الإضافة كما سبق تقريره.

وفي ضوء ما سبق فإنَّ الباحث يرى أنَّ التعامل مع النصوص التي تضمَّنت ألفاظاً أُضيفت إلى الله تعالى، ممَّا اصطُلح عليه: الصفات الخبرية، يكون كالآتي:

١- عدم إثبات هذه الألفاظ صفات لله تعالى، وفي الوقت نفسه عدم نفي كونها صفات، وتفويضها إلى علم الله تعالى تفويضاً مطلقاً، أي: تفويض معانيها، وكذلك حقيقة إضافتها إلى الله تعالى، من غير خوض في محاولة معرفة وجه ومناسبة إضافتها إلى الله تعالى، فلسنا مكلفين بذلك، وخشية أن يدخل ذلك في باب القول على الله بغير علم.

٢- مشروعية تفسير الآيات التي وردت فيها هذه الألفاظ وتأويلها بحسب السياق العام الذي وردت فيه، ولكن من غير قطع بمعنى معيّن؛ لأنَّه خاضع للاجتهاد والرأي، اللَّهم إلا إذا استند التفسير إلى دليل قطعي.

***

باب: الكافر يقتل المسلم، ثم يسلم، فيسدد بعد ويقتل، ٤/٢٤/رقم: ٢٨٢٦. صحيح مسلم، كتاب: كتاب الإمارة ، باب: بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، ٣/ ١٥٠٤/رقم: ١٨٩٠.

(١) صحيح البخاري، كتاب: الدعوات، باب: التوبة، ٨/٦٨/الرقم: ٦٣٠٩. صحيح مسلم، كتاب: التوبة، باب: في الحض على التوبة والفرح بها، ٤/٢١٠٢/رقم: ٢٦٧٥، واللفظ له.

خاتمة في أبرز نتائج البحث

١- الصفات الخبرية، هي: ألفاظ أُضيفت إلى الله تعالى، ممَّا يحتمل معناه التشبيه والتجسيم، مثل: اليد والعين والوجه والنفس والمجيء،...الخ، ولوازم ذلك من: التحيُّز والجهة والحركة والانتقال والزوال، ...الخ، وكان طريق ثبوتها الخبر، أي: القرآن والسنة.

٢- انقسمت الفرق بإزاء هذه الألفاظ إلى مذاهب ثلاثة: **الأول:** الإثبات مع التشبيه والتجسيم، وهؤلاء أثبتوها صفات لله على نحو ما عند المخلوقات، وهو مذهب مرفوض من بقية الفرق الإسلامية، **والثاني:** مذهب التأويل، وهؤلاء نفوا كونها صفات لله تعالى، وعدُّوها من المتشابه الذي يحتمل ما لا يليق بالله تعالى، ومن ثَمَّ يجب ردُّه إلى المحكم، وأوَّلوها في ضوء السياق العام للنص، **والثالث:** مذهب الإثبات مع التنزيه والتفويض، وهؤلاء أثبتوها صفات لله تعالى، ولكن مع تنزيه الله تعالى عن التشبيه والتجسيم والتكييف، وكل ما لا يليق به سبحانه، وردُّوا علم معانيها وحقيقتها إلى الله تعالى، ونهوا عن الخوض فيها.

٣- على الرغم من أنَّ المشهور من مذهب السلف هو الإثبات مع التنزيه، إلا أنَّه يمكن للباحث أن ينسب إليهم مذهب التأويل أيضاً، لما ورد عنهم من تأويل بعض آيات "الصفات الخبرية"، ولكنه محدود.

٤- ذهب بعض المتأخرين من الأشاعرة والماتريدية إلى العمل بمذهب التأويل ومذهب الإثبات والتنزيه معاً، فأجازوا العمل بمذهب التأويل إذا كان ثَمَّة حاجة إليه من فشوِّ شبهة أو تصدٍ للأوهام الباطلة، مع مراعاة أن يكون التأويل سائغاً في كلام العرب غير مستنكر، وإلا مُنع التأويل والتُزم مذهب الإثبات مع التنزيه والتفويض.

٥- الجديد الذي خَلُص إليه الباحث: أنَّ الأولى في هذه الألفاظ من حيث إضافتها إلى الله تعالى، هو: أن **لا نثبتها صفات لله تعالى، وفي الوقت نفسه لا ننفي كونها صفات أيضاً**، وتفويضها إلى علم الله تعالى تفويضاً مطلقاً، أي: تفويض معاني هذه الألفاظ، وكذلك تفويض حقيقة إضافتها إلى الله تعالى، ومنع الخوض فيها ومحاولة معرفة وجه ومناسبة إضافتها إلى الله تعالى، فلسنا مكلفين بذلك، وخشية أن يدخل ذلك في باب القول على الله بغير علم، وسبب ذلك: أنَّ نصوص هذه الألفاظ ليست قاطعة في الدلالة على الوصفية، ولعدم إدراك حقيقة المناسبة بينها وبين الله سبحانه، وبخلاف ذلك يمكن تفسير الآيات التي تضمنت هذه الألفاظ وتأويلها بحسب السياق العام الذي وردت فيه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

***

المصادر

١- ابن أبي شريف، كمال الدين (ت٩٠٦هـ)، المسامرة بشرح المسايرة في علم الكلام، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، ط١، ١٣١٧هـ.

٢- ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد الفراء البغدادي الحنبلي (ت٥٢٦هـ)، طبقات الحنابلة، تح: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ب.ط، ١٩٥٢م.

٣- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن الحنبلي (ت٥٩٧هـ)، دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، تح: حسن بن علي السقاف، دار الامام النووي، عمان، ط٣، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٤- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تح: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ب.ط، ١٣٧٩هـ.

٥- ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي (ت٩٧٤هـ)، فتح الإله في شرح المشكاة، تح: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.

٦- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، بيان فضل علم السلف على علم الخلف، تح: محمد بن ناصر العجمي، دار الصميعي، الرياض، ط٢، ١٤٠٦هـ، ٤٨-٤٩.

٧- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، جامع بيان العلم وفضله، تح: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٨- ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (ت٦٢٠هـ)، ذم التأويل، تح: بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٩- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الإفريقي (ت٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

١٠- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، بلا طبعة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١١- أبو المعين النسفي، ميمون بن محمد الماتريدي (ت٥٠٨هـ)، تبصرة الأدلة في أصول الدين، تح: د. محمد الأنور، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ط١، ٢٠١١م.

١٢- أبو حنيفة، النعمان بن ثابت الكوفي (ت١٥٠هـ)، الفقه الأكبر، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند، ب.ط، ١٣٤٢هـ.

١٣- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٤- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق (ت٣٢٤هـ)، الإبانة عن أصول الديانة،

تح: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ.

١٥- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق (ت٣٢٤هـ)، رسالة إلى أهل الثغر، تح: عبدالله شاكر الجنيدي. مكتبة العلوم والحكم، دمشق، ط١، ١٩٨٨م.

١٦- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق (ت٣٢٤هـ)، مقالات الإسلاميين، تح: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٧- الآمدي، علي بن محمد (ت٦٣١هـ)، أبكار الأفكار في أصول الدين، تح: د. أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٨- الإيجي، عضد الله والدين القاضي عبد الرحمن بن أحمد (ت٧٥٦هـ)، المواقف في علم الكلام، عالم الكتب، بيروت، ب.ط، ١٩٨٣م.

١٩- البابرتي، أكمل الدين محمد بن محمد الحنفي (ت٧٨٦هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، ضبطه وعلق عليه: عبد السلام بن عبد الهادي شنار، دار البيروتي، اسطنبول، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٢٠- الباقلاني، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد المالكي (ت٤٠٣هـ)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تح: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢١- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي(ت٢٥٦هـ)، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، تح: حمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٢- البزدوي، صدر الإسلام أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين (ت٤٩٣هـ)، أصول الدين، تح: د. هانز بيتر، ضبطه وعلق عليه: د. أحمد حجازي السقا، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ب.ط، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢٣- البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي الإسفراييني (ت٤٢٩هـ)، أصول الدين، مطبعة الدولة، اسطنبول، ط١، ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م.

٢٤- البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي الإسفراييني (ت٤٢٩هـ)، الفرق بين الفرق، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

٢٥- البغوي، محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي (ت٥١٦هـ)، معالم التنزيل (تفسير البغوي)، تح: محمد عبد الله النمر، دار طيبة، ط٤، ١٤١٧ هـ/١٩٩٧م.

٢٦- البغوي، محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي (ت٥١٦هـ)، شرح السنة، تح: شعيب الأرنؤوط/محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٧- البياضي، كمال الدين أحمد بن حسين الحنفي (ت١٠٩٧هـ)، إشارات المرام من عبارات الإمام، تح: يوسف عبد الرزاق الشافعي، زمزم ببلشرز/ كراتشي باكستان، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢٨- البيجوري، إبراهيم بن محمد بن أحمد

الشافعي (تـ١٢٧٧هـ)، تحفة المريد على جوهرة التوحيد، تح: د. علي جمعة الشافعي، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٢٩- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (تـ٤٥٨هـ)، الأسماء والصفات، تح: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة/السعودية، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٣٠- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (تـ٤٥٨هـ)، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، ت: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.

٣١- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (تـ٤٥٨هـ)، الجامع لشعب الإيمان، تح: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ١/٢٠٥.

٣٢- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى (تـ٢٧٩هـ)، سنن الترمذي، تح: أحمد محمد شاكر وآخرون، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٣٣- التميمي، أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث (تـ٤١٠هـ)، اعتقاد الإمام المُنَبَّل احمد بن حنبل، تح: أبو المنذر النقاش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٤- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بـ(الشريف الجرجاني) (تـ٨١٦هـ)، التعريفات، ، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٣٥- الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (تـ٤٧٨هـ)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تح: د. محمد يوسف موسى/علي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، ب.ط، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م.

٣٦- الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (تـ٤٧٨هـ)، العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تح: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ب.ط. ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣٧- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد (تـ٣٨٨هـ)، أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، تح: د. محمد بن سعيد آل سعود، مركز إحياء التراث الإسلامي (جامعة أم القرى)، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٣٨- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (تـ٤٦٣هـ)، مسألة في الصفات، تح: عبدالله بن يوسف الجديع، مجلة الحكمة، بريطانيا، العدد: الأول، ١٤٤١هـ.

٣٩- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (تـ٧٤٨هـ)، العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، تح: أبو محمد أشرف، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٤٠- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن

أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تح: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤١- الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي (ت٦٠٦هـ)، أساس التقديس في علم الكلام، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٤٢- الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي (ت٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير(تفسير الرازي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٤٣- الراغب، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بـ(الراغب الأصفهاني) (ت٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، ، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، بيروت، الدار الشامية، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ.

٤٤- الرسي، أبو محمد القاسم بن ابراهيم بن اسماعيل الحسني (ت٢٤٦هـ)، أصول العدل والتوحيد، (مطبوع ضمن مجموع بعنوان: رسائل العدل والتوحيد)، تح: د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٥- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تح: د. محمود محمد الطناحي/د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.

٤٦- السرخسي، شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت٤٨٣هـ)، أصول السرخسي، تح: أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٤٧- السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزي التميمي (ت٤٨٩هـ)، تفسير القرآن، تح: ياسر بن إبراهيم/غنيم بن عباس، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٤٨- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ب.ط، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٤٩- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (ت٥٤٨هـ)، الملل والنحل، تح: عبد العزيز محمد الوكيل، مؤسسة الحلبي، القاهرة، ب.ط، ١٣٨٧هـ-١٩٦٨م.

٥٠- شيخ زاده، عبد الرحيم بن علي، نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية في العقائد، المطبعة الأدبية، مصر، ط١، ١٣١٧هـ.

٥١- الصابوني، أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن (ت٤٤٩هـ)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، تح: د. ناصر بن عبد الرحمن الجديع، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ /١٩٩٨م.

٥٢- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الآملي (ت٣١٠هـ)، التبصير في معالم الدين، تح: علي بن عبد العزيز الشبل، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٥٣- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الآملي (ت٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، تح: محمود شاكر، راجعه وخرّج

أحاديثه ودرس أسانيده: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٥٤- العز بن عبد السلام، عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي، (ت٦٦٠هـ)، كتاب الفتاوى، خرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الرحمن بن عبد الفتاح، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥٥- علاء الدين البخاري، عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت٧٣٠هـ)، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تح: عبد الله محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٥٦- الغزالي، حُجَّة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت٥٠٥هـ)، الاقتصاد في الاعتقاد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٥٧- الغزالي، حُجَّة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت٥٠٥هـ)، إلجام العوام عن علم الكلام، دار المنهاج، بيروت، ط١، ١٤٣٩هـ/٢٠١٧.

٥٨- القاضي عبد الجبار، أبو الحسن بن أحمد الأسد آبادي المعتزلي (ت٤١٥هـ)، ، شرح الأصول الخمسة، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم (ت٤١١هـ)، تح: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٥٩- القاضي عبد الجبار، أبو الحسن بن أحمد الأسد آبادي المعتزلي (ت٤١٥هـ)، المختصر في أصول الدين، (مطبوع ضمن مجموع بعنوان: رسائل العدل والتوحيد)، تح: د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٦٠- القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تح: تحقيق: أحمد البردوني/ إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٦١- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي الحنفي (ت١٠٩٤هـ)، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، تح: عدنان درويش/محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٦٢- اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي (ت٤١٨هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تح: أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط٨، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٦٣- الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود (ت٣٣٣هـ)، تأويلات أهل السنة (تفسير الماتريدي)، تح: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٦٤- المتولي الشافعي، أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون المتولي الشافعي النيسابوري (ت٤٧٨هـ)، الغنية في أصول الدين، تح: عماد الدين حيدر، مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٦٥- محمد محسن، راضي، اليقين في مسائل الاعتقاد وأثره في وحدة الأمة، مجلة ريس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: (١٠/٥/٣٠)، ٢٠١٨م.(link).

٦٦- محمد محسن، راضي، علم الكلام وأصول الاستدلال على العقيدة دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، إشراف: أ.م.د. إسماعيل إبراهيم علي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية، قسم أصول الدين/الدراسات العليا، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٦٧- المناوي، محمد عبد الرؤوف (ت١٠٣١هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف، تح: د. عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٦٨- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاؤه)/دار الحديث، القاهرة، توزيع: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٦٩- الهكاري، أبو الحسن علي بن أحمد بن يوسف (ت٤٨٦هـ)، اعتقاد الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي القرشي (ت٢٠٤هـ)، تح: د. عبد الله بن صالح البراك، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

***